

فلما اضيف حذف التنوين وانصل الضمير لانتفاء اللام ثم حمل الضارة
عليه لا تخاد الخي بين قيمه انه لا بدية اللفظية وجود الاستعمال بلا
اصنافه لكن في تقديره ان الاتصال لفظيا لم يوجد ضارة كالتنوين
لم يوجد ضارة اياك وايضا ما حاجته الى العمل ان يكون ان يعالج
اصل الضارة كالمضارع اياك وايضا انما الخبز بين ما يلقى في العمل
والا جاز الضارة زيد وقيل ان الضارة كالمضارع في قوله
التنوين في الضارة بكل والضارة بغيره اذ جيب بان التنوين بمنزلة
التنوين بين يوزن بالاتصال ما بعد ما قبله فلا يجامع الموزن
بالاتصال فيه انه متوقف على نحو يستتقن نكر وصله بان ليس
بمنزلة التنوين من كل وجه الا ان يجمع مع اللام ويثبت في
الوقوف والاقرب ان نحو ضارة كالمضارع والتنوين محذوف
لاجل الاتصال والاصنافه معانها في نحو موزن وكله يكون في
تقديره ان اتصاله من جهة عدم زيادة المعاني بالاصنافه ووجه
النظر العمل ونحو ضارة بغيره كالمضارع باللام مضار
والنوين محذوف لاجل الاصنافه ونحو الضارة بغيره ليس بمضارع
لعدم التفتين بل هو مثل الضارة زيد لا فتدبر في اللام نحو
الضارة الرجل على الحسن الوصله كها في كون المضار
صفة والمضارع اليه جنبه موافق باللام ومضارنا اليه ان لا يدر
اللام نحو الضارة ذير المار مانحة حكمه في اللام وكذا المضار في
ضمير نحو الضارة الرجل على من والا اراد ان لم يكن المضار
صفة مضارته اليه موافقا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضارته اليه موافقا نحو صانع
مصر وخالق السموات فالاصنافه معنوية مخدفة شيئا في المعنى دون
اللفظ

اللفظ فقط وشرطها ان لا يضافه المعنوية تنسكية للمضار
ليلا يحصل التماسك او الحال فان كان ذلك اللام حذف كما مر
وان علمنا انك بان يجعل واحدا من معنى ذلك اللام نحو زيد تاجر
من زيد كم وان كان مضرا او بهما كما يضاف للفظ والتنكير
وتفصيل المعنوية تقديره ان المضار في المضار اليه المعنوية
لان وضعه المعنوية المضار في ما امكنت وذات المعنوية
دون التنكير ثم يستعمل في الاستفراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذا قيل جاء في غلام زيد فمعناه غلام مخصوص لزيد
ومسوق اليه من غير اشتراك وعهد فيكون نكرة واذا
قيل جاء في غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشا الى
معهودا بينك وبينه مخاطبا لما يكونه اكر غلاما له ان
اشهره او معلوم مخاطبا دون غير فيكون معرفة
هذا اصل وضعه ثم يستعمل بدون اشتراك وعهد كما لا بد
فيكون كالنكرة كقولهم واقد امر على الليم يسبي الامثل
وغير شبههما نحو نظير غيره وسواء حكمت في ما عندنا من نسخ
والظاهر الامتثال وغيره لكن في استقناعه حينه فتعريفه ويمكن
ان يجعل مثل ما لم يشترط خلاف المفهوم الا انما يشترط ان لا يفيد
الاصنافه المعنوية كقولهم في مثل الخمر مدنة عدم اشتراط الرجل
منها بما ثلثة المضار اليه في شير من الاشياء او غير ذلك فاذا
اشترط تعريفه في قوله في وجه الالاته كالمعاني الا بلام في ان
التعريف للعهد كما سبق قل يرضع النوق خلقا كيق روي خلقا لله
وتعريفه ومعلومه اكثر نظاما منها مع اعادة التنوين بالاتفاق
وقيل لكونه في تاويل المعاني والمعايير فيكون الاستتقن منقطعا